

المشاكل التي تعاني منها المناطق الصناعية في الجزائر حسب وجهة نظر المستثمر المحلي

Problems in the industrial zones in Algeria According to the view of the local investor

د. بشيشي وليد

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة 08 ماي 1945 قلمة، الجزائر
Bechichi1983@yahoo.fr

د. سليم مجلخ

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة 08 ماي 1945 قلمة، الجزائر
asalim2424@gmail.com

تاريخ النشر: 2019-09-15

تاريخ القبول: 2019-09-11

تاريخ الإرسال: 2019-01-27

ملخص:

مما لا شك فيه هو ان المناطق الصناعية في الجزائر تعاني العديد من المشاكل إلا ان هذه المشاكل والعراقيل تختلف حسب وجهات النظر من مستثمر إلى آخر، لذا تم اختيار عينة من المستثمرين الذين حصلوا على قطع اراضي في المناطق الصناعية أو انه تقدموا بملفات للحصول على قطع اراضي؛ أي أنهم على علم كامل بالمشاكل التي تواجه المناطق الصناعية، وتم مقابلتهم وتقديم استبيان فيه مجموعة من العراقيل كي يرتبوا على أساس الأهم فالأهم، ومن ثم تم اعتماد طرقت التحليل العاملي لتحديد أهم المشاكل التي اتفق عليها كل المستثمرون وذلك باستخدام برمجية SPSS 25. الكلمات المفتاحية: المناطق الصناعية، الصناعة، التحليل العاملي، برمجية SPSS 25.

Abstract:

There is no doubt that the industrial zones in Algeria suffer from many problems. However, these problems and obstacles vary according to the views from one investor to another. Therefore, a sample of investors who obtained land plots in the industrial areas was selected or they submitted files to obtain land plots , Which means that they are fully aware of the problems facing the industrial areas, and were interviewed and a questionnaire in which a set of obstacles to rank on the basis of the most important and important, and then adopted the method of analysis of the global to identify the most important problems agreed by all investors using SPSS 25.

Key words: Industrial zones, industry, Factor Analysis, software SPSS 25.

مقدمة:

يعتبر موضوع المناطق الصناعية من المواضيع الذي يحضيا باهتمام كبير خاصة في الدول الصناعية او التي تبحث عن تطوير الصناعة، خاصة وان الصناعة من أهم مصادر التنمية، وذلك بهدف مواكبة متطلبات التطورات السريعة التي يشهدها العالم اليوم، والمتثلة في زيادة وتيرة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وازدياد حدة المنافسة على استقطاب الاستثمارات الاجبية، التي تحتاج بالدرجة الاولى إلى عقار صناعي.

ان توفير مناطق صناعية ملائمة وحديثة؛ أي تتمتع بكل الشروط اللازمة (توفر المواصلات، توفرها على مصادر الطاقة، قربها من الموانئ، مساحة جيدة تسمح لها بانشاء أي نوع من المصانع، بعدها عن التجمعات السكنية، توفرها على أماكن للتخلص من النفايات الصناعية.....) يعطي للدولة الراغبة باستقطاب الاستثمارات ميزة تنافسية كبيرة، خاصة وأن قطاع الصناعة يعتبر ركنا مهما لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والجزائر بحكم أنها تسعى للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات فلا بد لها من أن توفر كل المستلزمات الضرورية بذلك واهم هذه المستلزمات هي المناطق الصناعية الحضرية، وهذا الامر يتطلب تذليل الصعوبات لدى المستثمرين سواء المحليين أو الاجانب الذين يشكون دائما من مشكلة العقار الصناعي، لذا فقد هدفت هذه الورقة إلى معالجة موضوع العوائق الخاصة بالمناطق الصناعية من منظور المستثمرين.

إشكالية:

ان التوجهات الحديثة دفعت العديد من المستثمرين إلى السعي للحصول على عقار صناعي بهدف اقامة مشروع صناعي يهدف إلى تحقيق التنمية، إلا ان الملاحظ هو ان الدولة تسعى الى زيادة عدد الاراضي المخصصة لانشاء مناطق صناعية، والمستثمرون يشكون من التعقيدات التي تسبق عملية الحصول على عقار صناعي في احد المناطق الصناعي، لذلك كانت المشكلة الرئيسية في هذا البحث هي:

ما هي أهم المشاكل والعراقيل التي يتعرض لها المستثمرون للحصول على عقار صناعي دراسة إحصائية حسب

بيانات عينة من المستثمرين؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التطرق إلى:

- ماهية وأهداف وأنواع المناطق الصناعية.
- ترتيب المشاكل والعوائق المصاحبة لعملية الاستفادة من عقار صناعي حسب وجهة نظر أصحاب الشأن.
- إعطاء حلول واقتراحات من شأنها تذليل الصعاب المصاحبة لعملية الاستفادة من عقار صناعي.

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من أهمية المتغيرات التي تتناولها، فليس من الجديد القول أن موضوع المناطق الصناعية في الجزائر يحظى باهتمام بالغ في هذه الأيام خاصة في ظل التوجه نحو تدعيم المشاريع الاستثمارية، فرغم المساحة الشاسعة التي تتربع عليها الجزائر إلا أن مشكل المناطق الصناعية قد لاقا تشاؤما كبيرا من قبل المستثمرين، لذلك تم في هذه الدراسة تحديد أهم العوائق التي تعاني منها المناطق الصناعية في الجزائر، وذلك حسب وجهة نظر عين قصادية من المستثمرين.

منهج الدراسة

لا يمكن لأي بحث علمي أن يصل إلى النتائج المرجوة منه ما لم يتم ذلك وفق منهج واضح يتم من خلاله دراسة المشكلة محل البحث. كما أن طبيعة موضوع الدراسة وأهدافه يساهمان بدور فعال في اختيار منهج الدراسة ووسائل وأساليب جمع البيانات المتعلقة بالبحث المختار، وللوصول إلى نتائج علمية موثوق بها يستعين الباحث بمجموعة من الإجراءات والقواعد المنهجية.

ولرصد ودراسة مشكلة المناطق الصناعية في الجزائر، تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي، وهو الأسلوب الذي يستعمل على نطاق واسع في العلوم الاجتماعية والسلوكية، وهو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميًا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة، كما يساهم هذا المنهج في توفير البيانات وتحليل الظواهر والحقائق حول المشكلة تحت الدراسة، ولتدعيم هذه الدراسة فقد تم الاعتماد على إحصائيات من شأنها توضيح متغيرات الدراسة.

الفرضيات

يعتمد الحصول على أراضي في المناطق الصناعية في الجزائر على العلاقات الشخصية بالأساس. تعتبر المنظومة القانونية من أهم العوائق في الحصول على عقار صناعي.

محاور الدراسة:

المحور الأول: ماهية المناطق الصناعية ومدى أهميتها.

المحور الثاني: المناطق الصناعية في الجزائر

المحور الثاني: دراسة نظرية وإحصائية لأهم المشاكل التي تعيق المستثمرين من الاستفادة من عقار صناعي.

المحور الأول: ماهية المناطق الصناعية ومدى أهميتها

أولاً: تعريف المناطق الصناعية

تعد المناطق الصناعية ظاهرة حضارية على كل المستويات وعادة ما يطلق عليها التسميات التالية: النطاق الصناعي، المستوطنات الصناعية، الميدان الصناعي، المنطقة الصناعية، ومهما اختلفت التسميات فهي تشير إلى تلك المساحة من الأرض التي تضم مجموعة من المصانع المزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزع هذه المساحة إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها إلى إنشاء مصنع معين، وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشائها وخصائصها والأرض التي تستخدمها واحتياجاتها من المرافق والخدمات.¹

ثانياً: طرق ومعايير اختيار المنطق الصناعية

إن اختيار المواقع الصناعية يخضع في الأساس إلى معايير معينة من شأنها أن تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه المعايير نجد ما يلي:²

- المعايير الوظيفية من خلال التدرج الهرمي والعلاقات المكانية للمنطقة الصناعية مع المناطق المحيطة والتباعد بين المهن التي تتناثر مع بعضها البعض.
- المعايير الاجتماعية والتي من أهمها حفظ ومراعاة حقوق أهل المناطق القريبة من تلك التجمعات خاصة في استعمال الأراضي.
- المعايير البيئية ومراعاة تطبيق المعايير والقوانين والأنظمة والشروط الخاصة بحماية البيئة.
- المعايير الاقتصادية بحيث تتقارب المهن المتشابهة في حيز مكاني للتقليل من الكلفة أثناء القيام بالعمليات الإنتاجية، حيث تهدف هذه المعايير إلى تحقيق النمو والتطور من خلال توفير وزيادة وتنوع فرص العمل والتشغيل.

ثالثا: متطلبات موقع المدينة الصناعية

من أهم متطلبات المدن الصناعية نجد ما يلي:

- طبوغرافيا الأرض: بأن تكون أرض سهلة ومستوية ولا تزيد نسبة الميلان فيها عن 05 بالمائة تجنباً لزيادة النفقات أو لمخاطر الفيضانات في المناطق المنخفضة.
 - مناسبة استعمال الأرض لنوع الصناعة ومراعاة احتياجات المنطقة بتحديد اتجاه الرياح وترك المساحات المفتوحة وإقامة الأحزمة الخضراء.
 - التوفر على طرق ومواصلات جيدة.
 - توفر المرافق والخدمات وسهولة الحصول عليها.
 - قرب الموقع من مكان المواصلات لتسهيل عملية نقل العمال.
 - توفر الساحات والمواقف والمطاعم.
 - وجود مكاتب الإدارة ومكاتب الإدارة الفنية.
- كما تقسم المناطق الصناعية إلى مجموعات حسب المساحة المطلوبة، فمنها:³

- 1- الصناعات الممتدة التي تكون فيها الكثافة العمالية منخفضة.
- 2- الصناعات المتوسطة والتي تزداد الكثافة العمالية فيها.
- 3- الصناعات الثقيلة وتحتاج إلى مساحات كبيرة جدا أحيانا وزيادة في الكثافة العمالية بسبب زيادة حجم معداتها.

المحور الثاني: المناطق الصناعية في الجزائر

في عام 1973 ظهرت ما تسمى بالمناطق الصناعية، وذلك بصدور القانون رقم 73/45 المؤرخ في 1973/02/28 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات، وعبر كامل التراب الوطني، وتم تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84/55 المؤرخ في 1984/03/3.⁴

- 1- إدارة المناطق الصناعية: يقصد بها حسب المرسوم 84/55 تهيئتها كمرحلة أولى، ثم القيام بإدارتها كمرحلة ثانية، وقانونيا فإن إدارتها تعني تهيئتها وتسييرها معا.

2- تهيئة المنطقة الصناعية: تتم تهيئة المناطق الصناعية عن طريق هيئات ومؤسسات مختلفة يمكن ترتيبها كالتالي:⁵

- هيئات عمومية اقتصادية منشأة بموجب المرسوم رقم 82/02 المؤرخ في 1983/03/9، وهذا عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة محلية، أو نشاطات ذات منفعة وطنية ومتنوعة تابعة لوزارات مختلفة.
- مؤسسات اقتصادية حسب الكيفية التي ستحدد بمرسوم عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية خاصة وتابعة لسلطة رئاسة واحدة.
- عن طريق وحدة متخصصة تنشأ بموجب القانون وفي التنظيمات المعمول بها، عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.

وتجدر الإشارة هنا أنه تقع على عاتق الأجهزة المهيأة لإدارة المناطق الصناعية ضرورة المحافظة على مبدئين أساسيين هما: الحصول على العقارات والتنازل عليها إذا كان ذلك ضروريا لإنجاز مشاريع داخل المنطقة الصناعية من جهة، والتعديل في حالة حدوث إشكالات في برنامج المنطقة بما يتناسب مع حجم الصناعة المقامة في المنطقة، وهذا في إطار تهيئات إضافية، كما يقع على عاتقها تهيئة شبكات المنشآت القاعدية داخل المنطقة وضمان الاستغلال الحسن للعقار.⁶

3- تسيير المنطقة الصناعية: حسب المرسوم رقم 56/84 فقد أسندت مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية، تنشأ وفق كفاءات محددة بالمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة نذكر منها:⁷

- المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية C.N.E.R.U

- مؤسسة تسيير المناطق الصناعية E.G.Z.I.

وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة والمؤسسات في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخواص، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية المحضة، أو في إطار التجهيزات الاستثمارية بعد أن تقوم الأجهزة المهيأة بأعمال التجزئة للعقارات والتهيئات، كما تقوم المؤسسات المسيرة بأعمال الترميم للهياكل الخارجية وشبكات الربط للمنشآت الملحق بها عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذلك، أما الأعمال التي تجعل المنطقة الصناعية كعقار مخدوم كالارتفاقات الإدارية (تمرير السكك الحديدية مثلا) فيقع على عاتق المؤسسة المرتقبة للقيام بهذه الأشغال، وبالنسبة لأشغال التموين والكهرباء والغاز فإنه يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة والمعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية.

أولاً: أهم المناطق الصناعية في الجزائر

تتكون الجزائر من 77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية أدرار وواد سلي بالشلف، وعين ميله بأم البواقي وأريس وجرمة بباتنة، وأقبو بجاية وسيدي خالد بالبويرة، وواد السمار بالحرش بالجزائر العاصمة والمنطقة الصناعية ببرج بوعريج... الخ .

ج- إعادة تأهيل المناطق الصناعية

يعتبر إعادة تأهيل المناطق الصناعية مشروع وطني يدخل في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي، والذي شرع في تنفيذه ابتداء من أوت 2005، وخصصت الدولة له غلafa ماليا قدر بـ 7.2 مليار دج للمناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي عبر عدة ولايات، وذلك بهدف تحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية.

ثانيا: البرنامج الوطني الاستشراقي للمناطق الصناعي في الجزائر للفترة 2012-2017.

شرعت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري في بداية 2012 وفي سياق الصلاحيات الجديدة المخولة لها في إقامة 36 منطقة صناعية جديدة بمواصفات عصرية وبمساحة إجمالية تمتد إلى 08 آلاف هكتار باستثنى كل من كل من العاصمة والبلدية، وقد جاء هذا البرنامج نتيجة لعدة أسباب يمكن ذكرها في الآتي:⁸

- إحصائيات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ANIREF للمواقع الوطنية لتوطين المنطق الصناعية بناء على طلب الولاية.

- مقررات مجلس الوزراء بتاريخ 22-02-2011

- قرارات اللجنة الوطنية للصناعة في دورتها الخمسين بتاريخ 06-03-2011 والمتضمن انشاء لجنة وزارية مشتركة لدراسة اقتراحات قوائم المناطق الصناعية الجديدة.

- القرار الوزاري المشترك والتضمن إنشاء 36 منطقة صناعية.

- مصادقة اللجنة الوطنية للصناعة في دورتها الواحدة والخمسون 19-04-2011.

- توسيع البرنامج إلى 39 منطقة صناعية جديدة مع إعادة النظر في الوسائل المادية والمالية.

- إدماج 03 مناطق صناعية جديدة بناء على أمر حكومي والمتضمنة إنشاء 42 منطقة صناعية.

ثالثا: الأهداف الإستراتيجية لإنشاء المناطق الصناعية

يهدف إنشاء مناطق صناعية جديدة إلى تحقيق جملة من الغايات تتمثل في الآتي:⁹

- تدعيم الاستثمار والنمو الصناعي.

- إلغاء الحواجز العقارية في القطاع الصناعي.

- وضع برنامج جديد لتهيئة الإقليم وفق مبادئ التنمية المستدامة.

- رفع مرودية الهياكل القاعدية.

المحور الثالث: دراسة إحصائية لأهم المشاكل التي تعيق المستثمرين من الاستفادة من عقار صناعي.

تتعدد المشاكل والعوائق المصاحبة للاستفادة من عقار صناعي في المناطق الصناعية في الجزائر نظرا لغياب الشفافية وروح المسؤولية والإجراءات الجزائية الصارمة، كما أن غياب مخططات واستراتيجيات واضحة يؤدي إلى عدم الاهتمام بالمناطق الصناعية ومدى قدرتها على تحقيق التنمية الصناعية خاصة وأن ارتفاع البترول في السنوات الأخيرة أدى بالجزائر إلى التعويل كليا على المداخل المتأتية من مصدر النفط وتجاهلت كل القطاعات الأخرى بما فيها القطاع الصناعي، إلا أن الصدمة الأخير 2015 في أسعار النفط أدت بالحكومة إلى التفطن إلى العديد من النقائص منها المشاكل والعوائق التي تعاني منها المناطق الصناعية حيث

وعدت بحلها سريعا، وتحسد ذلك في اجتماع الوزير الأول بالولاية في نهاية شهر أوت 2015 حيث قدم تعليمات صارمة للولاية بتسهيل وتسريع الإجراءات اللازمة للحصول على عقار صناعي، وذلك بتحديد لها بشهر. ومن هنا يمكن تحديد مجموعة من العوائق تتمثل فيما يلي: 10.

- من مشكلة البعد عن شبكات النقل والموانئ.
- غياب الرقابة البيئية عدم إدماج البعد البيئي في مخططات تحديد المناطق الصناعية.
- مشكلة المحسوبة والمحابة.
- مشاكل قانونية حيث أن هناك العديد من الإجراءات القانونية التي تطيل عملية الاستفادة من عقار صناعي في المناطق الصناعية.
- الوقت المستغرق في الحصول على الأرض حيث يصل حسب بعض المستثمرين إلى 5 سنوات.
- ارتفاع تكاليف النقل والتخزين.
- تعدد الرسوم والضرائب.
- غياب نظام التخلص من النفايات.
- مشكلة القرب من المناطق السكنية.
- مشكلة تدني الوضع العام للمناطق الصناعية.

أولا: أداة الدراسة ووسائلها

1. **أداة الدراسة:** استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد تم استخدام مقياس ليكرت المتدرج ذي النقاط الخمس، لقياس العبارات السابقة، بحيث أخذ هذا المقياس الشكل التالي: إعطاء 5 علامات للاختيار موافق تماما؛ 4 علامات للاختيار موافق؛ 3 علامات للاختيار إلى حد ما؛ علامتين للاختيار غير موافق؛ وعلامة واحدة للاختيار غير موافق إطلاقا.

2. **عينة الدراسة:** قبل البدء في الدراسة الميدانية لابد من تسليط الضوء على عينة الدراسة، حيث يتكون مجتمع من مجموعة من المستثمرين الذين تقدموا بمشاريع للحصول على عقار صناعي وقد تم استخدام العلاقات الشخصية للوصول إلى هذه العينة، الذين بلغ عددهم 107 مستثمر، وزعت عليهم الاستبانة وقد استرجعت 102 قبل منها 95 للتحليل، وحتى يتم تحديد مدى كفاية العينة فقد تم استخدام اختبار kmo.

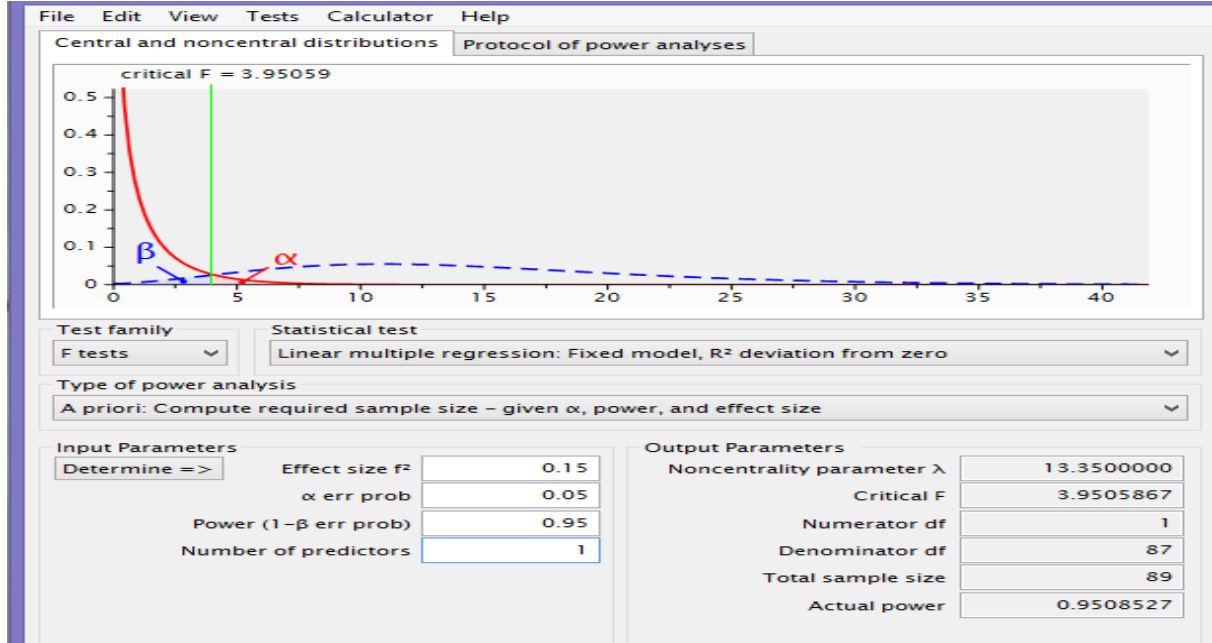
الجدول 1: اختبار KMO لكفاية العينة

KMO and Bartlett's Test		
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.863
Sig.		.000

المصدر: مخرجات برمجية SPSS V25

يتبين من الجدول أعلاه أنّ قيمة اختبار KMO تساوي 0.863، أي أكبر من الحد الأدنى المقبول لهذا الاختبار، وبالتالي يكون حجم العينة مناسب في التحليل الحالي. ويتضح من هذا الاختبار أنه معنوي عند كل المستويات الاحتمالية (عند مستوى 0.01 فأقل)، وبالتالي يجب رفض الفرضية العدمية والإقرار بأنّ معاملات الارتباط لا تمثل مصفوفة الوحدة، أي بينها بعض الارتباطات وتصلح لإجراء التحليل العاملي. ولتحديد الحد الأدنى للعينة تم الاستعانة ببرمجية G*POWER

الشكل رقم 01: تحديد الحد الأدنى للعينة G*POWER



المصدر: مخرجات برمجية G*POWER

يظهر من مخرجات برنامج G*POWER أنّ الحجم الأدنى للعينة اللازم لإجراء الاختبار يساوي 89 مفردة، (total sample size=78)، عند قوة تأثير كبيرة، تساوي 95 بالمائة. وقد كان حجم عينة الدراسة يساوي 95.

3. صدق وثبات أداة الدراسة: قبل الشروع في عملية تحليل واستخلاص النتائج، يجب التأكد من مدى صدق وثبات العبارات التي تضمنتها الاستبانة، حتى تكون النتائج ذات مصداقية وأكثر واقعية؛ فصدق أداة الدراسة يعني أن تكون الاستبانة شاملة لكل البيانات التي تدخل في عملية التحليل، وأن تقيس ما صممت لقياسه، وتكون كل مفرداتها واضحة وسلسة يمكن للمبحوث أن يجيب عليها دون عناء يذكر.

1.3. الصدق الظاهري: ويقصد به صدق التحكيم؛ أي بعد بناء الاستبانة تم عرضها على مجموعة من المتخصصين والأساتذة الذين لهم خبرة في مجال بناء الاستبانات البحثية، وذلك لتحديد مدى وضوح العبارات ومدى قدرتها على تحقيق أهداف الدراسة، وبناء على ذلك تم تعديل بعض العبارات لتخرج في صورتها النهائية.

2.3. قياس ثبات أداة الدراسة: يمكن تلخيص أنواع معاملات ثبات درجات الاختبارات، وطرق قياسها فيما يلي:

- (أ) معامل الاستقرار Stability-Coefficient يتم الحصول عليه عن طريق إعادة تطبيق الاختبار.
- (ب) معامل التكافؤ Equivalent - Coefficient يتم الحصول عليه عن طريق الاختبارات المتكافئة.
- (ج) معامل الاتساق الداخلي Internal Consistency يتم الحصول عليه عن طريق التجزئة النصفية

(د) معامل تجانس المفردات Coefficient Homogeneity لعينة الاختبار ويتم الحصول عليه باستخدام:

- معادلة كيودر ريدشارسون KR20 ، KR21

- معادلة ألفا ل كرونباخ Alpha-Cronbach

ومن هذه الأساليب سيتم تطبيق معادلة ألفا ل كرونباخ Alpha-Cronbach

3.3. ثبات الدراسة باستخدام ألفا كرونباخ (**Alpha Cronbach**): يعد أحد أهم الاختبارات الإحصائية لتحليل بيانات الاستبانة، لإضفاء الشرعية عليها. وعلى ضوء نتائج هذا الاختبار يتم تعديل الاستبانة أو قبولها. ويستخدم هذا الاختبار فيما إذا كانت أسئلة الاستبانة متناسقة فيما بينها. (البياي، 2005)

$$\alpha = \frac{k}{k-1} \left[1 - \frac{\sum s_i^2}{s_i^2} \right] \text{ يحسب من المعادلة:}$$

K: عدد مفردات الاختبار؛ $(\sum s_i^2)$: تباين درجات كل مفردة من مفردات الاختبار؛ (s_i^2) : التباين الكلي لمجموع مفردات الاختبار.

الجدول التالي يبين قيمة ألفا كرونباخ المحسوبة باستخدام مقياس ألفا كرونباخ.

الجدول 2: معامل كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستمارة

قيمة ألفا	
0.79	كامل الاستمارة

المصدر: مخرجات برمجية SPSS. VER. 25

قبل تحليل نتائج قيمة ألفا كرونباخ يجب أن ننوه إلى أن القيم المقبولة لألفا كرونباخ كممثل لثبات المقياس يتم تحديدها

على أساس عدد العبارات للاستمارة كالتالي: (Vogel, 2011)

- أ - قبول قيمة ألفا كرونباخ يتوقف على عدد عبارات المقياس فإذا كان 3 عبارات فقط فيمكن قبول القيمة 0.5.
 - ب - إذا كان المقياس مكون من 10 عبارات فأكثر فهنا يجب على القيمة ألا تقل عن 0.7. بما يعني يمكن قبول قيمة لألفا كرونباخ تتراوح بين 0.5 - 0.7 في حالة تراوح عدد عبارات المقياس بين 3-10 عبارات.
 - ت - قيمة 0.6 يمكن اعتبارها قيمة مقبولة لألفا كرونباخ بغض النظر عن عدد عبارات المقياس.
 - ث - هناك معلومة مهمة جداً وهي أن قيمة ألفا 0.9 فما فوق تعتبر مؤشر سلمي للثبات، وبالتالي فهي قيمة غير مقبولة لأنها تعني أن العبارات مكررة redundant، ومن ثم إذا حصلنا على هذه القيمة في يجب حذف العبارات المكررة واختصار المقياس.
- يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن قيمة ألفا كرونباخ لكامل الاستمارة تساوي 0.78، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات؛ أي أنه في حالة إعادة نفس الاستبيان للاستطلاع مرة أخرى، فإن الاستجابة ستكون ثابتة بنسبة 78%، وهذه النسبة مقبولة جداً في الدراسة.

4.3. التجزئة النصفية: هناك طريقتان معتمدتان في التجزئة النصفية هما: التجزئة باستخدام معادلة سبيرمان براون والتجزئة باستخدام ثبات قوتمان، لكن الاختبار الأول (سبيرمان براون) يشترط تساوي قيمة كرومباخ الفا وتساوي التباين، اما اختبار قوتمان لا يشترط ذلك؛ أي انه سوف يتم اختيار الاختبار المستخدم على أساس نتائج الدراسة.

تعتمد طريقة التجزئة النصفية على تجزئة الاستبيان إلى نصفين، ومن ثم إيجاد معامل الارتباط بين نصفي الاختبار بطريقة بيرسون r_{12} . وبعد ذلك يتم تصحيح معامل الارتباط بواسطة معادلة (سبيرمان براون).

$$\text{spearman Brown coefficient} = \frac{2r_{12}}{1 + r_{12}}$$

وبالنسبة لمعامل ثبات جثمان للتجزئة النصفية، فهو لا يتطلب أن يكون التباين فيها متساوي لكلا المجموعتين كما لا يتطلب أن يكون معامل الفا كرومباخ متساوي للنصفين، وبحسب من خلال القانون التالي:

$$\text{Guttman formula} = 2 \left(1 - \frac{\sigma_1^2 + \sigma_2^2}{\sigma^2} \right)$$

وباستخدام برمجية SPSS وتجزئة العبارات الخاصة بالدراسة إلى قسمين القسم الزوجي والقسم الفردي تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول 3: نتائج اختبار التجزئة النصفية لمعامل قوتمان ومعامل سبيرمان براون

معامل ألفا كرونباخ	القسم الأول للعبارات	معامل ألفا كرونباخ للقسم الأول	.796
		عدد العبارات	8a
	القسم الثاني للعبارات	معامل ألفا كرونباخ للقسم الثاني	.888
		عدد العبارات	8b
	العدد الإجمالي للعبارات		16
الارتباط بين القسم الأول والثاني			.669
معامل سبيرمان براون	القسم الأول		.802
	القسم الثاني		.802
معامل قوتمان			.784
المتوسط	التباين	الانحراف المعياري	عدد العبارات
31.96	20.145	4.488	8
30.76	34.819	5.901	8
62.72	90.389	9.507	16
القسم الأول خاص بالعبارات التالية: 1-3-5-7-9-11-13-15-17			
القسم الثاني خاص بالعبارات التالية: 2-4-6-8-10-12-14-16			

المصدر: مخرجات برمجية (SPSS. VER. 25)

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه يتبين أن قيمة التباين وقيمة الفا كرومباخ ليست متساوية للقسمين. وبالتالي سيتم اعتماد قيمة غوتمان، والتي وجد أنها 0.78؛ أي أن قيمة الثبات حسب اختبار غوتمان بلغة 78 بالمائة وهي مقبولة جدا.

ثانياً: أهم العوامل المعيقة للاستفادة من عقار صناعي في المناطق الصناعي حسب وجهة نظر المستثمرين.

حتى يتم تحديد أهم العوائق التي يعاني منها المستثمرون في الحصول على عقار صناعي، تم تحديد مجموعة من العوائق التي يرى الباحثان أنها من أهم العوائق خاصة بعد القيام بمقابلات شخصية مع مجموعة من المستثمرين المحليين الذين يرغبون بالحصول على عقار صناعي في المناطق الصناعي، كما تم تحديد استمارة مبسطة ومكونة من محور واحد وهو خاص بالمشاكل التي تعيق الاستفادة من عقار في المناطق الصناعية، وقد تم توزيع هذه الاستمارة على 50 مستثمرا من المستثمرين في ولاية تبسة حيث أن أغلبهم قد قدم ملف للاستفادة من عقار صناعي وهناك منهم من استفاد من عقار صناعي سواء في ولاية تبسة أو في ولايات أخرى، حيث تم استخدام التحليل العاملي لتحديد ترتيب أهم العوامل المعيقة للاستفادة من عقار صناعي، وكانت نتائج استخدام التحليل العاملي باستخدام برمجية spss22 كما يلي:

من خلال مصفوفة النموذج بعد التدوير المتعامد في نفس العوامل كانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم : 04 مصفوفة النموذج المدور (تشبعات العوامل التي تعتبر عائقا للمستثمرين من الاستفادة من عقار صناعي في المناطق الصناعية)

المتغير	1	2	3	4	5	6	H ²	1-H ²
البعد عن شبكات النقل والموانئ		0.95211					0.88211	0.11789
المشاكل البيئية				0.34023			0.79912	0.20088
المحسوبة والمحابات	0.97122						0.90122	0.09878
النظام القانوني	0.88021						0.77711	0.22289
تدني الوضع العام للمناطق الصناعية			0.65001				0.85441	0.14559
القرب من المناطق السكانية			0.82213				0.69553	0.30447
تسيير المناطق الصناعية					0.51232		0.79650	0.20350
ارتفاع تكاليف النقل والتخزين		0.94251					0.85213	0.14787

عدد الرسوم والضرائب	0.45952						0.75329	0.24671
ارتفاع تكاليف الإنتاج					0.22120		0.68988	0.31012
غياب نظام التخلص من النفايات				0.63214			0.85212	0.14788
الوقت المستغرق في الحصول على الأرض	0.78032						0.88523	0.11477
غياب مصادر الطاقة من كهرباء وبنزين						0.52354	0.84235	0.15765
التعسف والإهمال من قبل الولاية	0.90012						0.75821	0.24179
ضيق مساحة المناطق الصناعية						0.41253	0.65123	0.34868
الزحمة المروية في المناطق الصناعية بسبب ضيق الطرقات			0.77125				0.75322	0.24678
الأهمية النسبية	33.25	25.21	19.5	12.02	08.00	2.02		

المصدر: مخرجات برمجية SPSS. VER. 25

من خلال مصفوفة تشبعات العوامل المبينة في الجدول السابق ومقدار الأهمية النسبية لكل عامل يتضح ما يلي:

العامل الأول: هذا العامل يحدد العوائق الأكبر أهمية لدى المستثمرين إذ نجد أن الأهمية النسبية له من مجمل تأثير العوامل هي (33.25%) ويضم هذا العامل أربع متغيرات رئيسية هي على الترتيب مشكلة المحسوبية والمحابة بتشبع قدره (0.97122)، مشكلة التعسف والإهمال من قبل الولاية بتشبع مقداره (0.90012) حيث انه تبين من خلال المقابلات الشخصية مع المستثمرين أن علاقتهم الشخصية هي التي تسهل لهم كل المعاملات أما من ليس له علاقة سواء مباشر أو غير مباشرة فإنهم يتعرضون إلى العديد من المشاكل والتعقيدات، مشكلة التعقيدات القانونية بتشبع قدره (0.88021)، مشكلة الوقت المستغرق للحصول على قطعة الأرض بتشبع قدره (0.78032).

العامل الثاني: يمثل العامل الثاني نسبة 25.21 من مجموع العوامل ويضم هذا العامل ثلاث متغيرات رئيسية حسب الترتيب التالي: مشكلة البعد عن شبكات النقل والموانئ بتشبع قدره (0.95211)، مشكلة ارتفاع تكاليف النقل والتخزين بتشبع قدره (0.94251)، مشكلة تعدد الرسوم والضرائب بتشبع قدره (0.45952).

العامل الثالث: يمثل العامل الثالث نسبة 19.5 من مجموع العوامل ويضم هذا العامل ثلاث متغيرات رئيسية حسب الترتيب التالي: مشكلة القرب من المناطق السكانية بتشيع قدره (0.82213)، مشكلة الزحمة المرورية في المناطق الصناعية بسبب ضيق الطرقات بتشيع قدره (0.77125)، مشكلة تدني الوضع العام للمناطق الصناعية بتشيع قدره (0.65001).

العامل الرابع: يمثل العامل الرابع ما نسبته 12.02 من مجموع العوامل ويضم هذا العامل متغيرين حسب الترتيب التالي: مشكل غياب نظام التخلص من النفايات (0.63214)، المشاكل البيئية (0.34023)

العامل الخامس: يمثل العامل الخامس ما نسبته 08.00 من مجموع العوامل ويضم هذا العامل متغيرين حسب الترتيب التالي: مشكل تسيير المناطق الصناعية (0.51232)، مشكل ارتفاع تكاليف الإنتاج (0.22120)

العامل السادس: يمثل العامل السادس نسبة ضعيفة جدا 2.02 مما يبين أن متغيرات هذا العامل لا تعتبر عائقا بالنسبة للمستثمرين وهذه العوامل هي: مشكل غياب مصادر الطاقة من كهرباء وبنزين (0.52354)، مشكل ضيق مساحة المناطق الصناعية (0.41253)

كما نلاحظ من الجدول السابق أن التباين المفسر (H^2) والتباين غير المفسر ($1-H^2$) لكل متغير من المتغيرات، فهو مدى تفاعل كل متغير مع المتغيرات الأخرى خلال التباين المفسر من العوامل المختلفة حيث نجد أن قيمة التباين المفسر لكل المتغيرات مرتفعة وتنفوق 0.65.

الخاتمة

اعتمادا على نتائج التحليلات الإحصائية يتبين:

- هناك اتفاق على أن المحاباة والمحسوبية هي العائق الأول، إذ إنها تمثل عائقا لبعض المستثمرين وتمثل ميزة للآخرين الذين لهم علاقة شخصية خاصة مع الولاية. الأمر الذي يتطلب من الحكومة تحديد إجراءات صارمة من شأنها إضفاء الشفافية على توزيع العقار الصناعي.

- تعتبر المشاكل القانونية وعدم البث في الملفات من أهم المشاكل الأمر الذي يتطلب وضع قوانين صارمة في هذا الشأن وهذا ما تفتنت له الحكومة مؤخرا بإعطائها تعليمات للولاية بتحديد مدة البث في الملف شهر وفي حالة تجاوز المدة فإنه بموجب القانون يعتبر المستثمر قد حصل على الموافقة إلزاما، وفي الحقيقة هذا إجراء جيد خاصة إذا طبق على أرض الواقع.

- لا بد من تقليص مدة الحصول على قطعة الأرض فبعد قبول الملف المقدم من طرف المستثمر يحتاج لمدة طويلة حتى يحصل على العقار وهذا ما تفتنت له الحكومة أخيرا بعد انخفاض أسعار النفط واجتماع الوزير الأول نهاية شهر أوت 2015 بالولاية حيث أعطى تعليمات صارمة تحدد مدة الاستلام للعقار.

- لا بد من استصلاح المناطق الصناعية القديمة، حيث أنها تعاني من مشاكل ضيق الطرقات وزحمة المرور، وغياب أنظمة التخلص من النفايات.

- من خلال استجواب المستثمرين لوحظ أنهم لا يهتمون بالجانب البيئي ولا يعطونه أهمية الأمر الذي يتطلب من الدولة تحديد قوانين صارمة وإجراءات جزائية للحد من التلوث البيئي واللامبالاة في رمي النفايات الصناعية.

- كما أن هنا مشكل كبير يعتبره الباحثان كبير جدا وهو عدم الالتزام بالمشاريع المقدمة في طلب العقار الصناعي حيث يتم طلب عقار صناعي لإنشاء مصنع معين وبعد استلام المستثمر للعقار يتم تبديل النشاط أو بناء هيكل فقط دون القيام بالنشاط الصناعي المبرمج، وهذا ما يتطلب إجراءات صارمة تتمثل في سحب هذه العقارات من أصحابها حتى يتم تكريس روح المسؤولية لدى المستثمرين.

الهوامش والإحالات

- ¹ يوسف محمد يوسف محمد الساعد، 2004: دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي -دراسة حالة صناعة الحجر في محافظة جنين، رسالة ماجستير غ م، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص 23.
- ² وائل وجيه رضا البط، 2004: محدّدات إنشاء المدن والمنطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي، رسالة ماجستير غ م، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص 23.
- ³ وائل وجيه رضا البط، مرجع سابق، ص 24.
- ⁴ مخلوف بوجردة، 2006: العقار الصناعي، دار هومة، ط2، الجزائر، ص-ص 12-18.
- ⁵ مدحت كاظم القريشي، 2000: الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 23-26.
- ⁶ عيسات العربي، 2010: مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريبيج، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص 05.
- ⁷ عيسات العربي، مرجع سابق، ص 06.
- ⁸ LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONES INDUSTRIELLES –
ministère de l'industrie ,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de
l'investissement. avril 2012. p03.
- ⁹ خبابة صهيب، 2011-2012: دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الاورو مغربية، دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر، مذكرة ماجستير غ م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، ص 140.
- ¹⁰ تم تحديد هذه المشاكل بعد المقابلات الشخصية مع مجموعة المستثمرين ورجال الأعمال.